

## الانتخابات الأميركية

# «الحزب الليبرتاري»: خيار الناخبين الثالث

ورغم تخطيه الستين من العمر، نجح جونسون في جذب الجيل الشاب، بلباسه الرياضي ودراجه الهوائية ودفاعه الشرس عن الحرية الشخصية، فساند حق المرأة في الإحساس، ودعا إلى تقنين الدعارة ودعم زواج المثليين ونادي، بشكل خاص، بوقف حرب المخدرات وتشريع الماريجوانا التي سبق أن اعترف بتدخينها شخصياً لعلاج الام الظهر، إثر تعرضه لحادث خلال ممارسته رياضة القفز بالمظلات عام 2005.

وقد شهد الحزب نزاعاً بين جناحيه: الجناح الليبرالي المتطرف الذي سيطر على الحزب، منذ أواخر عام 1980 حتى عام 2006، حينما انعقد المؤتمر العام، لتسلم على إثره الجناح الإصلاحية الحكم إضافة إلى ذلك، يحاول الحزب الحصول على الدعم من خلال علاقته بالرابطة الوطنية للبنادق الأميركية (RNA)، التي ارتبط اسمها بتمويل حملات المحافظين الجدد والجمهوريين، وتدعمها تاريخياً أسر كمال شيني وال كينسجر وال بوش. ف«الحزب الليبرتاري» يؤيد حرية حيازة الأسلحة استناداً إلى الدستور الأميركي، لكنه في المقابل يدعو إلى خفض الإنفاق العسكري ويعارض التسليح النووي، كما أنه من مناصري مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ويتصرف حاكم ولاية نيو ميكسيكو السابق ببراغماتية، فعبارة الشهيرة «جمهوري مالياً اجتماعياً ديموقراطياً» تلخص استراتيجيته الحزبية القائمة على سحب البساط شيئاً فشيئاً من تحت اقدام العملاقين. وفي حين يتصرف دونالد ترامب كمرشح يميني مستقل، وهيلاري كلينتون كخلف للرئيس باراك أوباما، يتصرف غاري جونسون كأنه مرشح حزب رئيسي، داعياً الناخبين إلى «عدم التصويت للأقل سوءاً، لأن ذلك سيكون تصويت لسئى بكل الأحوال». كذلك دعا الناخبين إلى التصويت لحزب وليس لشخص، في خطوة ذكية تهدف إلى ترسيخ الحزب كمنافس جدي في الاستحقاقات الانتخابية اللاحقة من جهة، وصرف النظر عن افتقار المرشح الليبرتاري إلى الكاريزما الشخصية وطلاقة اللسان من جهة أخرى.

وعلى الرغم من موقف الحزب الصريح بشأن دور الدولة، وقع غاري جونسون في فخ التناقضات. ومثال على ذلك، عندما صرح في إحدى المرات بأنه سيعتري تنظيم مهنة الدعارة للدولة، مضيفاً أن العملات في تلك المهنة هن الضحايا الوحيدات. وصرح في مناسبة أخرى بأن «بعض الأشخاص لا يجدون سوى الدولة ليلجأوا إليها»، إضافة إلى العديد من التناقضات حول قضايا السلاح والمخدرات والدين، وغيرها من المواضيع الإشكالية في المجتمع الأميركي التي يقع فيها جونسون، في سعيه إلى تجنب استفزاز بعض شرائح المجتمع، ليكون مرشحاً وسطياً أكثر من كونه مرشحاً معارضاً.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن هناك فئة من الليبرتاريين ترى أن مجرد المنافسة على منصب حكومي هي مسألة معارضة لفلسفة الحزب في الخلاصة، يمكن القول إن الولايات المتحدة ليست استثناء؛ ففضلاً عن أن الخروج من فكي كمشة الحزبين المهيمنين لن يتم في المستقبل القريب، تدل مؤشرات عدة على رغبة الشعب في الاطلاع على الخيارات البديلة، بمعزل عن فرص نجاحها. ففي عقر النظام الرأسمالي، ليس مستغرباً أن تداعب فكرة العودة إلى الليبرالية، في شكلها الأصلي، خيال البعض.

النظري للحزب، حيث الأولوية للفرد، ويقتصر دور الدولة على صون حرية الأفراد وحفظ ملكياتهم، أي ما يعرف بمصطلح «الدولة الشرطي». وليس مستغرباً أن يكون الحزب قد تأسس عام 1971، أي خلال حقبة الرئيس ريتشارد نيكسون التي شهدت حصول أزمة مالية عالمية، فضلاً عن فضيحة «ووترغيت» الشهيرة. الحزب الذي يتخذ من تمثال الحرية شعاراً له، يتبنى على لسان مرشحه غاري جونسون الليبرالية الكلاسيكية، مستنداً إلى مبدأ رائد الليبرالية الاقتصادية آدم سميث: «دعه يعمل دعه يمر»، فيدعو إلى حكومة مصغرة وهجرة غير مقيدة (بغية استقطاب اليد العاملة الرخيصة) وتجارة حرة بين البلاد، كما يرفض فرض الضرائب على الفئات كافة، ويهاض قانون الحد الأدنى للأجور، ويؤمن بأن

**يرى الحزب أن الضمان الاجتماعي والتعليم الجامعي من مسؤولية الفرد**

تحرير السوق من التدخل الحكومي سيفود، في نهاية المطاف، إلى إحلال التوازن، بما أن الدولة لم تستطع حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وي طرح هذا الأمر شكوكاً حول قدرة الحزب على إحداث التغيير المنشود، في زمن يشكل الوضع الاقتصادي أولوية المواطن الأميركي، لا سيما أن النهج الاقتصادي الذي يتبناه تسبب في أزمات مالية دورية، فضلاً عن أنه يطالب بإلغاء المساعدات الاجتماعية والمكتسبات العمالية.

أما في الشأن الاجتماعي، فيرى «الحزب الليبرتاري» أن الضمان الاجتماعي والتعليم الجامعي من مسؤولية الفرد، ويدعو إلى إخضاع قطاع التعليم للخصخصة، فيما يدعم التعليم المنزلي. كذلك، يدعو إلى إناطة دور الدولة، على صعيد الخدمات الاجتماعية، بالجمعيات الخاصة.

على صعيد آخر، حاز غاري جونسون أعلى نسبة تأييد في صفوف الفئة الشبابية، استناداً إلى إحصاء أجراه مركز «بيو» للأبحاث، فنال نسبة 32% مقابل 13% لهيلاري كلينتون و12% لدونالد ترامب في الفئة العمرية البالغة 30 عاماً وما دون.

في الولايات المتحدة حزبان رئيسيان يتباريان في الانتخابات الرئاسية، وسيطرات على مختلف جوانب الحياة السياسية. ولكن في هذا البلد هناك 16 حزبا آخر، من بينها «الحزب الليبرتاري» الذي استطاع، خلال الانتخابات الأخيرة، أن يبرز ويحجز مكاناً لنفسه

### ياسمين نور الدين

قليلون يعلمون بوجود 16 حزبا أميركيا رسمياً، حتى منهم من هم داخل الولايات المتحدة لا يعرفون بها، وذلك بسبب هيمنة الحزبين الجمهوري والديموقراطي على الساحة السياسية، الأمر الذي دفع بالحزب الثالث إلى خلف الكواليس. غير أن الأناضار تتجه نحو «الحزب الليبرتاري»، هذه المرة، على اعتبار أنه يمثل «الخيار الآخر» وليس الوحيد، في ظل وجود خيارين أحلاهما مر.

وتحاول الأحزاب الـ16 التي تتوزع بين اليسار واليمين إيجاد موطئ قدم لها في السباق الرئاسي، فتقدم في كل مرة مرشحين، من دون أن تنال النصاب القانوني الذي يخول مرشحيتها خوض الانتخابات النهائية. وباستثناء «حزب الدستور» و«الخضر» و«الليبراليين» و«الإصلاح»، التي بإمكانها الحصول على 270 كتلة انتخابية (وهو العدد المطلوب لانتخاب الرئيس)، لن تدرج الأحزاب الأخرى ضمن القائمة الانتخابية على مستوى أميركا. وفي الواقع، فإن مرشحي تلك الأحزاب لا يسعون إلى المنافسة بقدر ما يرغبون في لفت نظر الناخب الأميركي لبرامج أحزابهم.

هذا العام، استطاع «الحزب الليبرتاري»، الذي يتخذ من القنفذ رمزاً له، جذب انتباه الإعلام إليه، فاستضافت قناة «سي أن أن» في حزيران الماضي، مرشح الحزب للرئاسة غاري جونسون، نظراً إلى نجاحه في الحفاظ على نسبة ثابتة نسبياً (10%) في استطلاعات الرأي، خلافاً للمسابق، ذلك أنه من المعروف أن أصوات الحزب الثالث تتناقل مع وصول الانتخابات إلى مراحلها النهائية. ويسعى غاري جونسون إلى بلوغ نسبة 15%، وهي النسبة التي تتيج له المشاركة في المناظرة التلفزيونية، وإلا «فلا فرصة له بالفوز» على حد تعبيره.

ويعرف الحزب عن نفسه عبر موقعه الإلكتروني بأنه «ممثلكم في السياسة الأميركية، وهو الحزب الوحيد الذي يحترم الفرد الخاص والمميز»؛ تلخص هذه العبارة المرتكز



ترى فئة من الليبرتاريين أن المنافسة على منصب تعارض فلسفة الحزب (أ ف ب)

الأشهر 12 الماضية. وقالت صحيفة «ذا إيكونوميست» إن معدل البطالة في إيطاليا، وهي رابع اقتصاد في أوروبا، هو الثاني بعد اليونان، وإن البلاد هي الأكثر ارتفاعاً للدين العام. ووفق تقرير في مجلة «بوليتيكو» الأميركية، تقع على عاتق رينزي مهمة شاقة لإنقاذ القطاع المصرفي الإيطالي، باعتبار أن انهيار القطاع سيتسبب في انتشار الخراب عبر اقتصاد إيطاليا ومنطقة اليورو على نطاق أوسع.

ووفق كبير الاقتصاديين في معهد الإدارة في المملكة المتحدة، جيمس سبرول، فإن اقتصاد إيطاليا «قد يواجه حالة من الركود الدائم، وليس من المستبعد أن تتبع نهج المملكة المتحدة تجاه الاتحاد الأوروبي». وتصف الصحافة العالمية الوضع الاقتصادي في إيطاليا بـ«القنبلة الموقوتة»، التي سيكون تأثيرها على القارة العجوز أكبر وأسوأ من استفتاء بريطانيا. ويرى المراقبون أن الاتحاد الأوروبي والعالم أجمع انشغل ببريطانيا ولم يعر الأزمات الاقتصادية والسياسية في إيطاليا أي اهتمام، بالرغم من أنه من شأن إيطاليا أن تفرق أوروبا.

قائلاً إن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق نتائج أفضل من أوروبا، مرجعاً الركود الأوروبي إلى مشاكل اليورو. كذلك، يذكر ستيجليتز باتفاقية «النافتا» للقول إنه يمكن إنشاء منطقة تجارة حرة من دون الحاجة إلى عملة موحدة.

وفي الواقع، لا ينادي ستيجليتز بهدم المنظومة الأوروبية برمّتها، بل هو يقول إن أمامها خيارين: فإما أن تعزز الوحدة السياسية بين دولها الأعضاء، ما يعني في مرحلة ما زيادة الميزانية الأوروبية وبرامج الرعاية المشتركة واعتماد نظام موحد للتأمين على الودائع، لكي لا يقع وزر الأزمة الاقتصادية في اليونان مثلاً على المصارف اليونانية التي هي على وشك الانهيار فحسب، بل على مصارف ألمانيا الغربية أيضاً. أما الخيار الثاني فهو، كما سبق، التخلي عن العملة الموحدة كوسيلة للحد من التوتر السياسي بين الدول الأوروبية ولفسح المجال أمام الاقتصادات الضعيفة للتحسن.

تمز أزمة اليورو بعامها الثامن، أي أنها تكاد توازي عمر اليورو قبل الأزمة. وفي الواقع، لم يكمل اليورو عقده الأول قبل اندلاع أزمة الديون السيادية، ما يقوله ستيجليتز ليس جديداً تماماً، ولكنه قد يقلب النقاش العام حول مستقبل الاتحاد الأوروبي بسبب تزامنه مع مرحلة مصيرية ينبغي على أوروبا فيها إيجاد طريقة للتعامل مع «البريكست» والتهديدات الأمنية المتزايدة وأزمات الهوية داخل مجتمعاتها. ما يقترحه الكاتب هو، ببساطة، أن مناخ أوروبا السياسي في الوقت الحالي غير قادر على استيعاب إصلاحات ضرورية كالتي يوصي بها في كتابه، وبالتالي هو يقول إنه ينبغي على أوروبا أخذ خطوة إلى الوراء والتخلي عن مشروع اليورو، في الوقت الراهن على الأقل، إلى حين تبلور المؤسسات التي تضمن نجاحه. بعبارة أخرى، هو لا يدعو إلى التخلي عن المشروع الأوروبي، بل إلى التخلي عن سياسات سابقة لأنائها قد تسبب توترات كفيلة بهدم المنظومة بأكملها، وخصوصاً مع فقدان ثقة الشعوب بالقيادة «الوسطيين» الداعمين للاتحاد وبفكرة الاتحاد نفسها، وهو ما ينبئه استطاع تلو الآخر في معظم البلدان الأوروبية.

**يعتبر التصويت بحثابة انتخابات عامة وقد يوصل المعارضة إلى السلطة**

### الأزمة الاقتصادية

إلى جانب صعود أسهم المعارضة المناهضة لأوروبا، فإن التصويت بـ«لا» على الإصلاحات التي طرحها رينزي سيزيد من حدة المشاكل الاقتصادية والمصرفية المتراكمة في إيطاليا، وستنتهز الحكومة وتدخل البلاد في أزمة سياسية ستؤدي إلى ركود ونزوح رؤوس الأموال، ما سينعكس سلباً على الاتحاد الأوروبي ككل.

ولدى البنوك الإيطالية أكثر من 310 مليارات جنيه استرليني من الديون المهدة بالتعثر، التي بلغ حجمها لدى أقدم بنك في إيطاليا «مونتي دي باشي دي سينا» 47 مليار يورو، إضافة إلى تراجع أسهم القطاع المصرفي بنسب تصل إلى 67% خلال